

# ثورة المدينتين: الوجه الآخر لفوز اليسار

عامر محسن

خلال اشتداد أزمة الدين اليونانية عام 2011، كتب صحفي اقتصادي أميركي، اسمه ماثيو لين، مقالاً عن البلد، يبدأ بقصة ديونيسيوس الأكبر، الذي حكم مدينة سيراكيوز في القرن الخامس قبل الميلاد، والذي واجه خلال عهده مشكلة «ديون سيادية» وإفلاس. عندما أوصل إسراف ديونيسيوس حكومته إلى مرحلة عدم القدرة على السداد، وأصاب سيراكيوز العوز والفقر، قرّر الملك أن يجمع رعاياه وأن يجبرهم على تسليم كل «دراخما» يملكونها؛ وحين صارت النقود في يده، أمر بأن تُختم الأموال بختم جديد، فتصير كل «دراخما» اثنتين، متوهماً أنه بذلك سيجعل مدينته ثرية من جديد. المثير هو أن هذه الخطة، بحذافيرها تقريباً، طنقتها الحكومة اليونانية في عشرينيات القرن الماضي حين عجزت عن تحمّل كلفة حربها مع تركيا، فقررت أن تحسم من كل دراخما في السوق نصف قيمتها، يذهب ديناً «إجبارياً» إلى الحكومة، فيما يبقى النصف الآخر في يد المستهلك (في نهاية الأمر، أطفأت الحرب العالمية الثانية، والتضخم الذي تلاها، هذه الديون الكبيرة). الفكرة هي أن اليونان ليست غريبة عن الديون السيادية والعجز عن الدفع، وقد تميّز البلد بأن خزينته قد اضطرت على التوقّف عن السداد خمس مرات خلال أقل من قرن، بين استقلال البلد عن السلطنة العثمانية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وستينيات القرن العشرين.

الايطالي من ذكر معلومة/طرفه مفادها أن حكومة جزيرة صقلية توظف 26.000 مأمور أحراج، فيما لا تحتاج الغابات الضخمة في ولاية بريتيش كولومبيا الكندية - تفوق مساحتها مساحة إيطاليا بأكملها - إلى أكثر من 1.700 موظف، وهي مقارنة تختزل النظرة الأوروبية الشمالية إلى جنوب القارة.

## الصديق، تنكلم

يشكل التصويت اليوناني انقلاباً على ثقافة التقشف التي فرضتها أوروبا على اليونان (وغيرها من دول الجنوب الأوروبي) تحت حجج تراوح بين إنقاذ هذه الدول ومعاقبتها وإجبارها على الإصلاح. أبرزت الكلفة الاجتماعية والإنسانية الهائلة لسياسات التقشف نظرة مختلفة إلى المجتمع اليوناني بعد سنوات على الأزمة، حيث سادت سرديّة الشعب المضطهد، المحكوم من تكنوقراط خارجي، والمقيّد بالديون ومواعيد السداد، فيما عموم الناس تعاني من البطالة والضرائب وانخفاض مستوى الحياة.

في الوقت نفسه، أعطى الفوز اليوناني أملاً لعدد كبير من الأحزاب والمتقشفين في أوروبا «القديمة»، الذين صاروا ينتظرون أن تأتيهم، من دول الهامش الأوروبي، أفكار جديدة وبديلة تخرج أوروبا من ريفيّة السياسات النيوليبرالية وتضخّ في الاتحاد الأوروبي روحاً ديمقراطية شعبية، تحرّره من حكم المصرف المركزي والتكنوقراط (حيث صار هدف الديمقراطية والتصويت، كما كتب أحد المعلقين، محصوراً بالمواقفة على السياسات التي أرساها «الخبراء»).

الديون اليونانية كانت محور هذا النقاش، مع حجج أخلاقية تقدّم من الجانبين: المصرف المركزي الأوروبي والمسؤولون الألمان يشددون على أن دفع الديون والتشفي والإصلاح تمثل الطريق الوحيد «المسؤول» لإعادة بناء الاقتصاد على قاعدة سليمة وتصحيح أخطاء الماضي؛ فيما ينادي معسكر أوروبي صاعد

بإلغاء ديون اليونان، أو بإعادة النظر بها، من أجل إزاحة المعاناة عن الناس وإعطاء اقتصاد البلد فسحة لينمو من جديد.

## التاريخ السياسي للديون

المشكلة في المعسكرين هي أنّهما ينظران إلى الديون كأنها نائبة

## يشكك التصويت اليوناني انقلاباً على ثقافة التقشف التي فرضتها أوروبا

حلّت فجأة على اليونان، والسؤال محصور بكيفية التعامل معها، بدلاً من نقاش الأسباب التي أدت إلى تراكم هذا الدين في المقام الأول، والديناميات التي جعلت اليونان بلداً يصرف أكثر مما ينتج، ويعيش على مستوى يفوق إمكانياته، ويعتمد على تمويل الخارج.

الاقتصاد السياسي للدين اليوناني يبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حين قرّر الرئيس الأميركي هاري ترومان صرف أكثر من 400 مليون دولار كمساعدات عسكرية للنظام الملكي في حربته ضد المتمردين الشيوعيين، وكانت تلك أول «رشوة» يستخدمها

الغرب بغية منع اليونان من التحول إلى الشيوعيّة، ولم تكن الأخيرة. تملك الحكومة اليونانية، أصلاً، قابلية لبناء الشبكات الزبائنية والفساد منذ استقلال البلد، وهي نزعة غداها التمويل الأميركي خلال «خطة مارشال»، ثم وصلت إلى قممتها مع تدفق أموال الاتحاد الأوروبي على البلد في الثمانينيات والتسعينيات، وفتح أسواق المال العالمية أمام الحكومة للاقتراض.

«الرشوة الأوروبية» قمعت، بالفعل، كل نزعة ثورية داخل اليونان، وقد قابل ذلك ارتفاع سريع وملحوظ في مستوى الحياة والاستهلاك، حتى صار يشابه أسلوب الحياة في أوروبا الغربية (وصل متوسط دخل الفرد اليوناني إلى أكثر من ثلاثين ألف دولار في السنة قبيل الأزمة).

ولكن، إن كان القرب من أوروبا، والرواتب الحكومية العالية (المدعومة أوروبياً)، ومشاريع البنى التحتية التي يمولها الدين تسمح بإطلاق نمو وتوسع لفترة ما، إلا أن هذه العوامل لا توازي اقتصاداً منتجاً له استمرارية، والاستهلاك بالدين لا بد أن يصل بك، يوماً ما، إلى طريق مسدود. هذا ما حدث مع الأزمة المالية

العالمية، وهذا التاريخ السياسي للاقتصاد اليوناني قد تمّ - إلى حد بعيد - إغفاله واختزاله في كليشيهات تبسيطية عن «الجنوبيين الكسالي» أو عن «معاناة الشعب» الذي ترهن مستقبله الترويكاً المالية.

## أماك واهمة؟

من هنا إشكالية فوز «سيريزا» وطروحاته «البديلة»؛ فمنظرو الحزب (عدا هجومهم المستحق ضد الأوليغارشيا المحلية) لا يملكون إلا كلمتين ذهبيتين توصف اتجاههم ونظرتهم تجاه حلّ للأزمة: إلغاء الديون والكينزية (أي زيادة إنفاق الدولة من أجل تحفيز النمو والاستهلاك والتشغيل).

بمعنى آخر، إن المضمّر في هذه الحلول - لن نقاش هنا واقعتها - هو أنه يمكن الشعب اليوناني أن يعود إلى سنواته الذهبية، وأن يتابع نمط الحياة الاستهلاكية الذي استساغ، وأن يعود المواطنون إلى شراء السيارات والبضائع الأجنبية، بمجرد إزاحة كابوس الديون، والنيوليبرالية «الشريرة».

الذين لا ينتج من «حادثة» أو من سوء تقدير، بل هو نتيجة لنمط إنتاج وتراكم، ولنمط حياة واستهلاك أيضاً؛ والمعالجة الجذرية الحقيقية تبدأ بإعادة النظر بشكل الاقتصاد، وبالعلاقة مع أوروبا، وصولاً إلى نوعية الحياة وأسلوبها والحالة الإنسانية ككل، كتعريف السعادة والاكتفاء عبر الاستهلاك - وهو الركن الأساس، والحقيقي، لفزاعة ال«نيوليبرالية».

هذا التناقض بين الأهداف والوسائل التقطه الاقتصادي الأميركي بول كروغمان، الذي كتب البارحة، في «نيويورك تايمز»، ملاحظاً أن مشكلة «سيريزا» الحقيقية، التي سيواجهها حين يجزّب تحويل أفكاره إلى سياسات ضمن المنظومة الأوروبية، هي ليست في يساريتها، بل في أنه «ليس راديكالياً كفاية» حتى يطرح مساراً اقتصادياً أبعد من إلغاء الديون.

أعطى الفوز اليوناني أملاً لعدد كبير من الأحزاب والمتقشفين في أوروبا القديمة (أ ب)



# اليسار الأوروبي يحتفي بفوز «سيريزا»: إشارة إلى التغيير

انتهت الاحتفالات، غير المسبوقة أوروبياً، بنتائج الانتخابات اليونانية أمس، إثر أداء زعيم حزب «سيريزا»، اليكسيس تسيبراس، اليمين الدستورية كرئيس للوزراء، لتفتتح بعدها صفحة أوروبية جديدة عنوانها الرئيس رفض سياسات التقشف وسياسات الاتحاد الأوروبي المالية، في سياق قد يعزز أمل مكونات وأحزاب ذات توجهات يسارية في الوصول إلى الحكم.

طرفان مما يمكن وصفه بالعائلة اليسارية، قطعاً انتصار «سيريزا»، هما المكونات المماثلة له في بعض الدول الأوروبية، إضافة إلى مكونات أخرى تشارك في حكم بلادها.

في الجانب الأول، لاقى زعيم حزب «بوديموس» اليساري الإسباني، بابلو إيغلاسياس، الانتصار بالقول

إن اليونانيين سيحظون برئيس فعلي لا بمجرد ممثل عن انجيلا ميركل. وأضاف «سنعمل لدعم سيريزا، لكننا سنعمل أيضاً في إسبانيا آخذين في عين الاعتبار أن واقع البلد الاقتصادي والسياسي مختلف عن اليونان».

من جهته، لاقى زعيم «جبهة اليسار» الفرنسي، جان لوك ميلانشون، الترقب الرسمي الأوروبي بإعلان واضح حين قال «إن لم يكن المسؤولون عقلانيين، فإني أبلغهم الكارثة، التي ستحل عليهم لا علينا»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن القوى التي يواجهها «سيريزا» وازنة.

وفي البرتغال، ففيم لا تامل «كتلة اليسار» الوصول إلى الحكم خلال الانتخابات المقبلة، إلا أن «الحزب الاشتراكي» المعارض أعلن من

جهته أن ما حصل في اليونان يمثل «إشارة إلى التغيير في أوروبا». أما في إيطاليا، فقال وزير الدولة للشؤون الخارجية، ساندرغو غوزي: «في بلادنا، تسيبراس هو رئيس

## يجمع داعمو «سيريزا» على خصم واحد هو ألمانيا ومستشارتها

الوزراء ماتيو رينزي». الموقف الأبرز جاء من الرئيس الفرنسي «الاشتراكي»، فرنسوا هولاند، الذي دعا الرئيس الجديد للحكومة اليونانية إلى «التوجه سريعاً إلى باريس»، وذلك خلال اتصال هاتفي بينهما. وأضافت الرئاسة الفرنسية أن هولاند أكد

لتسيبراس أن «فرنسا ستكون إلى جانب اليونان في هذه المرحلة المهمة لمستقبلها». وكان وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس، أكثر وضوحاً حين قال: «سيكون هناك عمل كثير، هذا أمر واضح... ونحن، فرنسا، سنقوم بهذا العمل بروح التضامن والمسؤولية. الهدف بالنسبة إلينا هو الاستقرار والنمو في منطقة اليورو».

وتظهر التصريحات أن داعمي «سيريزا» ينقسمون بين أمليين في أن يمثل انتصاره دفعا لهم في بلادهم، وبين أطراف أخرى تبحث عن حليف جديد قد يكون له تأثير في إعادة تحديد أولويات السياسات المالية للاتحاد الأوروبي، وقد يُجمع هؤلاء على خصم واحد هو ألمانيا ومستشارتها انجيلا ميركل، وأعربت برلين عن قلقها، أمس،

حيال فوز «سيريزا»، على اعتبار أن الأمر يعني فعلياً تصاعد الدعوات إلى إعادة النظر في السياسة الأوروبية التي دعت إليها ألمانيا، والمبنية على الإصلاحات البنوية والتشفي المالي. وقال المتحدث باسم المستشار الألمانية، شتيفن زايرت، إن ميركل تنتظر من رئيس الوزراء اليوناني الجديد الذي ستهنئه «لدى تعيينه» أن «يحترم الالتزامات التي اتخذتها الحكومات السابقة».

وكان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قد هنأ تسيبراس على فوزه، معبراً «عن ثقته في أن روسيا واليونان ستواصلان تعزيز التعاون البناء في جميع المجالات كما أن بإمكانهما التعاون بطريقة فعالة من أجل تسوية المشاكل الحالية في أوروبا والعالم».

(الأخبار، أ ب)